



مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمدن لتقليد هذا القانون  
كل منها فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٧٣ (١٠ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكباشى (أ. ح)

وزير العدل

وزير المالية والاقتصاد

أحمد حسنى

عبد الحميد الشريف

### قانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٤

بتعديلات في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ١٢  
"وزارة الشؤون البلدية والقروية" فرع "ادارة الأسواق"  
باب ١ "ماهيات وأجر ومرتببات" - وتسوية حالات  
الموظفين والمستخدمين والخدم الحاليين بها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٣ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية  
١٩٥٣ - ١٩٥٤ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعدل درجات وظائف ادارة الأسواق المدرجة بميزانية  
الدولة للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بالقسم ١٢ "وزارة الشؤون البلدية  
والقروية" فرع "ادارة الأسواق" باب ١ "ماهيات وأجر ومرتببات"  
كما يلى :

### قانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ١٣  
"وزارة العدل" باب ٢ "مصروفات طامة" اعتماد إضافي قدره ٣٨٩٣٠ ج  
(ثمانية وثلاثون ألفا وتسعمائة وثلاثون جنيا) على النحو الآتى :

جنيه

فرع ١ "الديوان العام" ... .. ١٠٠٠

فرع ٢ "المحاكم" ... .. ٣٥٤٣٠

فرع ٦ "مصلحة الشهر العقارى والتوثيق" ... .. ٢٥٠٠

المجموع ... ٣٨٩٣٠

وذلك لتسوية التجاوزات المتوقع حصولها في اعتمادات مختلف بنود  
الباب الثانى بالفروع المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور اعتمادات الباب الأول  
"ماهيات وأجر ومرتببات" من ميزانية الفرع ٢ "المحاكم" من نفس القسم .

جملة الوظائف	عدد	الوظائف الكتابية	متوسط الربط	جملة متوسط الربط	الوظيفة	جملة التكاليف
		الدرجة	جيب	جيب	(١) الدرجات الدائمة	جيب
	٢	خامسة	٣٦٠	٧٢٠	مفتش أول	
	٢	سادسة	٢٤٠	٤٨٠	مفتش	
	٣	سابعة	١٧٤	٥٢٢	مفتش ومراجع	٤٦٢٠
	٢١	ثامنة	١٣٨	٢٨٩٨	" "	
	٢٨	جملة الدرجات الدائمة				
	٥٠	تاسعة	٩٠	٤٥٠٠	معاون وكاتب ومخزنجي	٤٥٠٠
					(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة العمل	
	٥٥	ثانية خارج الهيئة	٥٤	٢٩٧٠	محصل ومستخدم ومساعد مخزنجي	
	٧٦	خصوصية ٤٨/٣٦	٤٢	٣١٩٢	محصل مساعد	
	٣	" ٤٨/٣٦	٤٢	١٦	ساع	٩٨٨٨
	١٢٠	" ٣٦/٢٤	٣٥	٣٦٠٠	خفر	
	٢٥٤	جملة الوظائف الخارجية عن الهيئة				
	٣٣٢	مجموع الوظائف جميعها - وجملة تكاليفها				١٩٠٠٨

مادة ٤ - يعفى هؤلاء الموظفون والمستخدمون من شروط التوظيف المنصوص عليها في نظام موظفي الدولة المقررة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له .

مادة ٥ - على وزيرى المالية والاقتصاد والشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون اكل منهما فيما يخصه ما

صدر بمصر الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٢٧٣ (١٠ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد وزير الشئون البلدية والقروية  
عبد الحميد الشريف (فائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى

مادة ٢ - ينقل موظفو ومستخدمو الأسواق الحكومية إلى الدرجات الميمنة في السادة الأولى كل الى الدرجة المحددة لوظيفته و يمنحون نفس المرتب الذى يتقاضاه كل منهم .

ويمنع الحاصلون على مؤهلات دراسية الدرجات المقررة لمؤهلاتهم كلما وجدت وظائف خالية من هذه الدرجات - ويمنح كل منهم مرتبه الذى يتقاضاه أو أول ربط الدرجة أيهما أكبر .

مادة ٣ - تعتبر أقدميات هؤلاء الموظفين والمستخدمين في الدرجات التى ينقلون اليها من أول يولييه سنة ١٩٥٢ وتحدد مواجيد ملاوتهم طبقا لنظام موظفي الدولة المقرر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له - اعتبارا من ذلك التاريخ .

كذلك يمنحون إعانة فلاء الميشة المقررة من أول يولييه سنة ١٩٥٢